الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق

أ. د . سعيد علي محمد العبيدي السيد / محمد يوسف محمد
رئيس قسم الاقتصاد

يُعدّ الإصلاح الاقتصادي الشغل الشاغل للدول النامية من خلال ضغوط المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول ، التي تتمثل باختلال ميزان المدفوعات وعجزه واختلال الموازنة العامة للحكومة وعجزها وكذلك تفاقم المديونية الخارجية لتلك الدول ، هذا من جانب ، والضغوط الدولية التي تمارس على الدول النامية متمثلة بمشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين من جانب آخر.

وتأسيساً على ذلك فان الاقتصاد العراقي اعترته ظروف قاسية خلال العقود الثلاثة المنصرمة أدت إلى تكوين ملامح للاقتصاد العراق لم يألفها من قبل ، نتجت عنها ضغوط اقتصادية دفعت الحكومة العراقية إلى اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية عام ٢٠٠٤ . تكمن أهمية البحث في تشخيص أهم الآثار التي تخلفها برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التحليل الوصفي الاستقرائي الذي أشار إلى الآثار الايجابية التي تقع في الجانب الاقتصادي والمتمثلة بالتحسن المستمر الذي يطرأ على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي إذ أنخفض التضخم من(٢٧ %) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢%) في عام ٢٠٠٨ ، وكذلك انخفض الدين العام الخارجي من (١٣١.٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى(٣٢.٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ كما زاد الفائض في الموازنة العامة للحكومة من (٥٩٥.٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى (١٢٢٨٧.٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، ناهيك عن ارتفاع حجم الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع معدلات دخل الفرد و ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمقابل فأن الآثار الاجتماعية لتلك البرامج حققت أثاراً إيجابية من خلال انخفاض معدلات البطالة من (٢٦.٨%) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢%) عام ٢٠٠٧ حسب الاحصاءات الرسمية .

قسم البحث إلى مبحثين رئيسيين تضمن المبحث الأول الآثار الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي في العراق فيما اختص المبحث الثاني بالآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق .